المجلة العلمية لكلية التربية – المجلد الثالث– العدد الثاني – يوليو 2024

Faculty of Education journal –July 2024–Volume :3–Issue:2

الموقع الالكتروني للمجلة: http://journal.su.edu.ly/index.php/edujournalj/index

DOI: https://doi.org/. 10.37375/foej.v3i2.2864

اعتراضات ابن مالك على النحاة في كتابه شرح التسهيل " باب كان وأخواتها

أ. فوزية علي عمر الغزال

محاضر – كلية التربية– قسم اللغة العربية– شعبة اللغويات

Abstract

Tasheel ALfawaed " book is one of valuable book, and have great benefits we can say this book overwhelmed most grammatical and linguistic compositors as a result of it's contents which has details, explanations and replies to a previous research and contemporaries.

What is affected by linguistic research also shortens many unclear methods, and saves time for conducting research, especially since many grammarians and linguists do not have works, or perhaps they were lost, or did not reach us.

In " **ALtasheel Book**" , we found appenions of grammarians in each issue , Ibn– Malek tried analysis explaining , giving reasons and mention most of correct and closest opinions All of these opinions of Ibn– Maleks push the researcher to write them with it's replies ,and focus on only (**Bab Kaana wa Akhwatiha**) to save time , efforts and for do not exceed requested papers.

the researcher spot light on these replies to know the style of Ibn– Malek in analyzing evidences, also replies of previous grammarians with it's scientific and moral values that give the researcher Objectivity and respect the different opinions and the researcher recommended to use style of frest grammarians in replying and arguing by scientific way, even if they are opposite to their opinions

المستخلص

كتاب تسهيل الفوائد من الكتب القيمة وذات النفع الكبير، والذي عمَّ على معظم المؤلفات النحوية واللغوية، وذلك لما جاء فيه من تفصيل وشرح وردود على آراء سابقيه والمعاصرين له من النحاة، الأمر الذي أثرى البحث اللغوي، واختصر العديد من الطرق المتشعبة، ووفر البحث في مؤلفات كثيرة، وخاصَة أن هناك نحاة ولغويين لم تكن لديهم مؤلفات، أو أنها فُقدت ولم تصل إلينا، ففي التسهيل وجدنا آراء النحاة في كل مسألة تقريبًا سواءً ما كان فيها خلاف، أو أوجه مغايرة، أو ما تفق عليها النحاة، فاجتهد ابن مالك في تحليلها وشرحها وتعليلها، وذكر الوجه الصحيح والأقرب فيها.

ومن هنا كان الدافع وراء هذا البحث، فقد لفت انتباه الباحثة هذه الآراء، واهتمام ابن مالك بذكرها والردِّ عليها، ومحاولة الباحثة الاقتصار على (باب كان وأخواتها) اختصارًا للوقت والجهد، وتقيُّدًا بعدد أوراق محدد، لعل فيها من الفائدة التي قد تسلط ضوء الباحث اللغوي على مثل هذه الردود وتفيد من يريد معرفة أسلوب ابن مالك في تحليل الشواهد والرد على سابقيه من النحاة، وماقي ذلك من القيم العلمية والأخلاقية التي قد تزود الباحث بموضوعية البحث واحترام اختلاف الرأي والرد العلمي واعتماد الحجة فيه، كما لأنه قد يكون فيه نفعًا لمن أراد هذا الجزء من شرح التسهيل دون غيره، وترتيب ذهن القارئ في ذكر الآراء حول هذا الباب.

وقد اتبعت الباحثة المنهج الوصفي لتصل إلى نتائج البحث التي تركزت حول مدى دقة ابن مالك في سرد جميع الآراء المهمة حول المسألة وطريقة الرد بالحجة واعتماد رأي كبار العلماء في أغلب الحجج تأييدُ تأكيدًا لرأيه، أسلوب ابن مالك في الرد يتميز بالتهذيب والاحترام والحياد. ومن توصيات الباحثة أن تعتمد أساليب النحاة الأوائل في الرد والمعارضة في البحوث العلمية المعاصرة وأن تحترم أراء السابقين مهما كانت مخالفة وأن يكون رفضها بالحجة العلمية المقنعة والبراهين المتعارف عليها. كما يجب تعويد طلاب اللغة العربية على الخوض في هذه المسائل ومحاولتهم التحقق من الحجج والردود وكتابة الأوراق العلمية بالخصوص.

الكلمات المفتاحية: اعتراضات–ابن مالك–شرح التسهيل

المقدمة:

كتاب تسهيل الفوائد من الكتب القيمة وذات النفع الكبير، والذي عمَّ على معظم المؤلفات النحوية واللغوية، وذلك لما جاء فيه من تفصيل وشرح وردود على آراء سابقيه، والمعاصرين له من النحاة، الأمر الذي أثرى البحث اللغوي، واختصر العديد من الطرق المتشعبة، ووفر البحث في مؤلفات كثيرة، وخاصَة أن هناك نحاة ولغويين لم تكن لديهم مؤلفات، أو أنها فُقدت ولم تصل إلينا، ففي التسهيل وجدنا آراء النحاة في كل مسألة تقريبًا سواءً ما كان فيها خلاف، أو أوجه مغايرة، أو ما تفق عليها النحاة، فاجتهد ابن مالك في تحليلها وشرحها وتعليلها، وذكر الوجه الصحيح والأقرب فيها.

ومن هنا كان الدافع وراء هذا البحث، فقد لفت انتباه الباحثة هذه الآراء، واهتمام ابن مالك بذكرها والردِّ عليها، ومحاولة الباحثة الاقتصار على (باب كان وأخواتها) اختصارًا للوقت والجهد، وتقيُّدًا بعدد أوراق محدد، لعل فيها من الفائدة التي قد تسلط ضوء الباحث اللغوي على مثل هذه الردود وتفيد من يريد معرفة أسلوب ابن مالك في تحليل الشواهد والرد على سابقيه من النحاة، وماقي ذلك من القيم العلمية والأخلاقية التي قد تزود الباحث بموضوعية البحث واحترام اختلاف الرأي والرد العلمي واعتماد الحجة فيه، كما لأنه قد يكون فيه نفعًا لمن أراد هذا الجزء من شرح التسهيل دون غيره، وترتيب ذهن القارئ في ذكر الآراء حول هذا الباب.

قسمت الباحثة البحث إلى ثلاث مباحث هي:

المبحث الأول: التعريف بابن مالك اسمه ونسبه، كنيته ولقبه، مولده، وفاته، والتعريف بكتاب (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد) وأثر التسهيل فيما جاء بعد عصره من المؤلفات النحوية، والقيمة العلمية للتسهيل.

المبحث الثاني: شروح التسهيل، وأشهر شرَّاح التسهيل.

المبحث الثالث: المسائل التي اختلف فيها الكوفيون عن البصريين في باب كان وأخواتها واعتراضات ابن مالك على النحاة في هذا الباب.

وقد اتبعت الباحثة المنهج الوصفي لتصل إلى نتائج البحث التي تركزت حول مدى دقة ابن مالك في سرد جميع الآراء المهمة حول المسألة وطريقة الرد بالحجة واعتماد رأي كبار العلماء في أغلب الحجج تأييدُ تأكيدًا لرأيه، أسلوب ابن مالك في الرد يتميز بالتهذيب والاحترام والحياد. ومن توصيات الباحثة أن تعتمد أساليب النحاة الأوائل في الرد والمعارضة في البحوث العلمية المعاصرة وأن تحترم أراء السابقين مهما كانت مخالفة وأن يكون رفضها بالحجة العلمية المقنعة والبراهين المتعارف عليها. كما يجب تعويد طلاب اللغة العربية على الخوض في هذه المسائل ومحاولتهم التحقق من الحجج والردود وكتابة الأوراق العلمية بالخصوص. والله ولي التوفيق

المبحث الأول:

- ابن مالك: اسمه ونسبه، كنيته ولقبه، مولده، وفاته
- التعريف بكتاب (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد)
- أثر التسهيل فيما جاء بعده من المؤلفات النحوية.
- القيمة العلمية للتسهيل.

1- ابن مالك: اسمه ونسبه:

اختلف المؤرخون في نسب المؤلف ابن مالك، وجاء في نفح الطيب سلسلة نسب ابن مالك كالآتي: هو جمال الدين أبو عبد الله، محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله بن مالك، الطائي الجيّاني نسب للمالكية عندما كان بالمغرب فسمي المالكي، ونسب للشافعية عندما رحل إلى المشرق فسمي بالشافع (ينظر شهاب الدين، 1997م، ج2: 222).

1- مولده

لم يتم التأكد من تاريخ ميلاد ابن مالك بشكل قاطع، إلا أنّ الأدلة تشير إلى أنّه ولد خلال فترة زمنية محددة، وهي أواخر القرن السادس وبداية القرن السابع الهجري. (ينظر: ابن مالك، شرح الكافية الشافية،1982م،1:15)

الأكثر من الروايات أنه ولد في سنة (600 هـ)، وذكر المقري وغيره أنه ولد سنة (601 هـ) وكان مولده في مدينة جيَّان باتفاق المؤرخون وإليها نُسب في جميع ترجماته. (نفح الطيب، 1997م، 222).

2- كنيته ولقبه وصفاته:

اتفقت المصادر والمراجع التي جاءت فيها ترجمة لابن مالك بأنه يكنى بـ «أبو عبد الله»، ويلقب بـ «جمال الدين». و(الصفدي، الوافي بالوفيات،2000م، 3: 286) و(السيوطي، بغية الوعاة ،1 :130)

وذكر السيوطي في صفاته أنه جمع بين الدين المتين وصدق اللهجة وكثرة النوافل وحسن السمت ورقة القلب وكمال العقل والوقار والتؤدة، فكان نموذجًا فريدًا يُحتذى به. " (ينظر بغية الوعاة،1: 130)

وهذا ما ذكره الصفدي أيضًا بأنه كان كثير العبادة وأداء النوافل، خلقه دمث، عرف بكمال العقل، وأنه تفرد عن المغاربة بأمرين هما: الكرم، واتباع المذهب الشافعي (الوافي بالوفيات، 2000م، 3: 360).

3- وفاته:

اتفق المؤرخون في سنة وفاة ابن مالك حيث ذكرت المراجع التي ترجمت له بأنه توفي في شهر شعبان سنة (672 هـ) في دمشق، ودفن بمنطقة (سفح قاسيون) وذكر الصفدي أبيات لشرف الدين الحصني يرثيه:

يَا شتات الْأَسْمَاء والْأَفْعَـال بعد موت ابْن مَالك المفضال

انحراف الْحُرُوف من بعد ضبط مِنْهُ فِي الِانْفِصَال والاتصـال

مصدرا كَـانَ للعـلوم بِإِذن الله من غير شُبْهَة ومحـال

يَا لِسَان الْأَعْرَاب يَا جَامع الإع راب يَا مفهماً لكل مقَال

يَا فريد الزَّمَان فِي النّظم والنث روَفِي نقل مسندات العوالي

كم عُلُوم بثنتها فـي أنَاس علمُوا مَا ثنيت عِنْد الزَّوَال

(ينظر الصفدي، الوافي بالوفيات،2000م، 3: 288-289) (ينظر المقري، نفح الطيب،1997م، 2: 226)

(ينظر السيوطي، بغية الوعاة،1:134).

4- التعريف بكتاب (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد)

يعد كتاب تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد من أهم مؤلفات ابن مالك وعُرف بـ" التسهيل" وهو كتاب عظيم الفائدة توسع فيه ابن مالك بذكر مفصل لمسائل النحو والصرف والتي جاءت في ثمانين بابًا، تضمنت ما يزيد على مائتي فصل، بدأت مسائله بـ(باب شرح الكلمة والكلام وما يتعلق به) وانتهت بفصل (زيدت ألف في مائة ومائتين)

برز الكتاب كأحد أهمّ روائع التراث النحوي، فلقي رواجًا واستحسانًا عظيمين من قبل علماء العربية، الذين تنافسوا في شرحه وإيضاح مسائله الدقيقة، سعيًا منهم لنشر المعرفة وخدمة طلاب هذا العلم. (ينظر علي ناصر، منهج الشُّراح في شرح التسهيل لابن مالك،2013م،51).

ومدحه ابن العربي سعد الدّين مُحَمَّد بِأبْيات جميلة وَهِي:

إِن الإِمَام جمال الدّين جمله رب العلى ولنشر الْعلم أَهله

أمْلى كتابا لَهُ يُسمى الفوايد لم يزل مُفِيدا لذي لب تَأمله

فَكل مَسْأَلَة فِي النَّحْو يجمعها إِن الفوايد جمع لَا نَظِير لَهَا

(ينظر الصفدي: الوافي بالوفيات،2000م، ج3، 286) والكتاب مطبوع وحققه وقدمه محمد كامل بركات وطبع بدار الكاتب العربي، القاهرة، سنة 1967م، عدد صفحاته 428 صفحة شاملة الفهارس، وللكتاب شروح كثيرة، منها شرح للمؤلف نفسه، أطلق عليه (شرح تسهيل الفوائد) والمعروف بشرح التسهيل والذي ستناوله في هذا البحث.

5- أثر التسهيل في المؤلفات النحوية بعده:

لكتاب تسهيل الفوائد تأثيرًا كبيرًا في المؤلفات التي جاءت بعده، ويتضح هذا التأثير في كثرة الشروح والتعليق على هذا الكتاب وكذلك فيما وجدناه من إحالات في المؤلفات النحوية واللغوية، والنقل المباشر وغير المباشر من كتاب التسهيل أو من الشرح أو الكتب التي أُلفت عليه.

فقد نقل ابن هشام في كتابه «مغني اللبيب» بشكل صريح أو ضمينا، وكذا فعل السيوطي في و «همع الهوامع»، «الأشباه والنظائر» كما نقل الأشموني في شرحه على الألفية الكثير عن تسهيل الفوائد، والدماميني وغيرهم الكثير، وأبو حيان رغم تتبعه لابن مالك في العديد من أرائه إلا أنه في كثير منها كان يؤيد أقواله صراحة أو تفهم من السياق والأدلة التي يحتج بها أبو حيان في ذكره للمسائل والقضايا النحوية واللغوية مما يدلنا اطلاع أبو حيان ومتابعته لأدلة ابن مالك وكيفية الاستدلال بها، وإن عارضه في بعضها، أمثلة استشهاد النحاة بابن مالك في التسهيل:

1 -في **مغني اللبيب قال ابن هشام** في سياق شرحه لحرف العطف "أو"، يعدد ابن مالك وظائفها من بينها السابع وهو "التقسيم"، ونجد هذا المعنى في منظومته الصغرى وشرحه للكبرى، لكن في كتابه "التسهيل" وشرحه، يقدم ابن مالك تعريفًا مختلفًا لـ "أو" في هذا المقام، حيث يرى أنها تفيد "التفريق المجرد من الشك والإيهام والتخيير."

بمعنى آخر، يرى ابن مالك في "التسهيل" أن "أو" تستخدم للفصل بين شيئين دون وجود أي شك أو إيهام أو إمكانية للاختيار بينهما، على سبيل المثال، "القمر شمس أو كوكب" فهذا غير صحيح، فالقمر كوكب وليس شمسًا.

بهذه الطريقة، يميز ابن مالك بين "أو" المستخدمة للتقسيم مع وجود شك أو إيهام أو تخيير، و "أو" المستخدمة للتفريق بشكل قاطع دون أي من هذه المعاني. (ينظر مغني اللبيب، 92).

2 – وضح ابن هشام في كتابه "المغني"، **ضمن شرحه لحرف الجر "حتى"**، أنّ شرط الجملة التي تلي "حتى" هو أن يكون مجرورها "بعضًا" أو "كبعض"، وقد سبقه إلى هذا الرأي ابن مالك في شرحه لحروف الجر. **(مغني اللبيب، 172)**

3 –أوضح ابن هشام في شرحه لكتاب التسهيل، نقلاً عن ابن مالك، أن حرف اللام في جملة "سقيا لك" متعلق بالفعل "سقيا" وليس باسم الفاعل "أنت"، ووظيفة هذا الحرف هي التبيين، أي توضيح معنى الجملة. " (مغني اللبيب، 292)

وأما السيوطي فقد نقل في كتاب المسمى بـ «همع الهوامع» عن التسهيل كثيرًا ومن أمثلة ذلك:

1 – ذكر السيوطي في كتابه أن ابن مالك يُضيف نوعًا سابعًا من أنواع شبه الاسم، وهو "الاسم الجامد، ويتميز هذا النوع بعدم قبوله لأي تغيير في لفظه، حتى التصغير والوصف .ويرى السيوطي أن هذا النوع لا يندرج تحت أي من الوجوه الستة لشبه الاسم التي ذكرها ابن مالك، لكن يمكن تصنيفه ضمن النوع اللفظي بتكلف." (ينظر همع الهوامع،1: 70، 71).

2–تناول السيوطي موضوع العدل المانع من الصرف، موضحًا أن ما ذكره من وجود اثنا عشر بناءً لهذا النوع من المنع قد ورد تفصيله في كتاب التسهيل. (ينظر همع الهوامع،1: 100)

3 –كما ذكر أن ابن مالك في كتابه "التسهيل" قد أيّد الرأي القائل بأنّ بعض الجموع لا يُوجد له مفرد من لفظه. (ينظر همع الهوامع، 3: 377).

وأشار في تنوين المنادى والأولى فيه إلى أن الإمام ابن مالك اختار في كتابه "شرح التسهيل" بقاء حركة الضم على الأسماء العلم عند المناداة، ونصب النكرة المعينة. (ينظر همع الهوامع، 2: 41).

ومثال استشهاد أبو حيان بآراء ابن مالك قوله في تفسير قوله تعالى: {رَبَّنَا وَاجْعَلْنَا مُسْلِمَيْنِ لَكَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِنَا أُمَّةً مُسْلِمَةً لَكَ وَأَرِنَا مَنَاسِكَنَا وَتُبْ عَلَيْنَا إِنَّكَ أَنْتَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ} سورة البقرة الآية 128

ويُؤكد ابن مالك، الخبير اللغوي، في كتابه "التسهيل" أن فعل "رأى" عندما يتعدى إلى مفعولين، لا يُستخدم بمعنى الإبصار، أو الرأي، أو الضرب. فلو كان "رأى" بمعنى "عرف"، لكان ابن مالك نفى ذلك، كما نفى عن "رأى" المتعدية؛ إلى مفعولين كونها لا تكون للإبصار، أو الرأي، أو الضرب. (ينظر البحر المحيط 1: 623).

مما سبق يتبين لنا تأثر العلماء بأقوال ابن مالك وما أوردناه على سبيل المثال لا الحصر فقد تعددت وكثرت نقول العلماء من كتاب التسهيل بشكل ملحوظ لكل من قرأ في مؤلفات النحاة من معاصريه، وممن جاؤوا بعده، وتأثيره وتأثر النحاة بأقواله يتضح وضوحًا لا خلاف فيه، وتجد من يأخذ رأي ابن مالك كتأييد له، وهو الأغلب، ومنهم من يروي قوله بمعارضة أو مخالفة له وهو قليل.

6- قيمة التسهيل العلمية:

نوه الكثير من العلماء بقيمة كتاب التسهيل العلمية بين المؤلفات النحوية وما فيه من المعلومات المهمة والمفيدة، وما تميز به هذا الكتاب من ترتيب انفرد به ابن مالك وكثرة الردود والمسائل الخلافية المدعمة بالأدلة وذكر المذاهب المختلفة، وأيضًا العرض الذي ميز شرح ابن مالك بذكر جميع الآراء والرد عليها بعد ذكر أراء سابقيه في كل مسألة كان يتعرض لها الأمر الذي أثرى المسائل النحوية وشملها من عدة جوانب قد تكون غافلة عن البعض، تعليل ابن مالك لرده في أغلب الأحيان ميز شرحه وجعل فيه منطقية علمية، وإثبات لحجة الرد بالدليل القاطع، كما اجتمع في التسهيل لابن مالك النحو والصرف في أبواب مختلفة.

لهذا تجد الباحثين المعاصرين أيضًا يميلون لهذا الكتاب وشروحه، وممن أشاد بفضل هذا الكتاب أبو حيان حيث قال: " أحسن كتاب موضوع في علم النحو وأجله، كتاب أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه رحمه الله تعالى، وأحسن ما وضعه المتأخرون من المختصرات وأجمعه للأحكام، كتاب: تسهيل الفوائد لأبي عبد الله محمد بن مالك الجياني الطائي المقيم في دمشق" (البحر المحيط 1: 10) .

ونقل ناظر الجيش عنه أيضًا – أي عن ابن حيان – قوله بأنه من عرف هذا الكتاب حق المعرفة فلن يكون تحت هذه السماء أحد أعلم منه بعلم النحو والتصريف (ينظر تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد 1: 33).

وأشار ابن خلدون في مقدمته:

"وجاء المتأخّرون بمذاهبهم في الاختصار فاختصروا كثيرا من ذلك الطّول مع استيعابهم لجميع ما نقل، كما فعله ابن مالك في كتاب التّسهيل " (العِبَر ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، 755:1).

والجدير بالقول بأن هذا الكتاب – «التسهيل»– يعد من أهم إنجازاته ابن مالك النحوية؛ بل أنه يُمثل ذروة نبوغه في هذا المجال، وتكمن أهميته في كونه خلاصة تجاربه النحوية والعميقة، والتي نذر حياتها وبذل فيها كل جهوده وطاقته.

وفي الإشادة بقيمة التسهيل بين كتب النحو الأخرى يوزان محمد كامل بركات – محقق الكتاب– بين مؤلفات ابن مالك نفسه النحوية كالكافية، والألفية، وبين التسهيل فيذكر وبلا مبالغة أنّ "التسهيل" لابن مالك يعدّ من أعظم كتب النحو وأكثرها تأثيرًا واستمرارًا للذكرى منذ صدوره، ولعلّ شروحه خير دليلٍ على ذلك .فقد ظلّ "التسهيل" إلى جانب "الألفية" مرجعًا أساسيًا للنحاة ومقصدا للدارسين والباحثين في كلّ مكان يُدرّس فيه اللغة العربية، فقد قامت على هذين المصنفين الجليلين دراسة النحو العربي، ومنهما استُقيت أعظم المؤلفات النحوية بعد ابن مالك، مثل "التذييل والتكميل" وملخصه "ارتشاف الضرب" و"همع الهوامع" للسيوطي، وكتب ابن عقيل وابن هشام والأزهري والأشموني، وغيرهم ممن أتوا بعدهم في دراسة النحو حتى يومنا هذا .ونكاد لا نجد كتابًا في النحو يخلو من التأثر بالألفية والتسهيل ويقر بأهمية "التسهيل" قائلاً:" ولهذا كله أستطيع في غير تحرج أن أقرر أن التسهيل خير كتب ابن مالك النحوية؛ إن لم يكن أعظمها جميعا بعد كتاب سيبويه، وأرجو أن يتهيأ للمهتمين بالدراسات اللغوية والنحوية الانتفاع بتسهيل ابن مالك كما تهيأ لهم الانتفاع بألفيته". (ينظر ابن مالك: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، 1967م، 36).

أبو حيان، جعل كتاب التسهيل لابن مالك من أفضل كتب المتأخرين حيث أشار إلى أن كتاب سيبويه من أحسن ما وضع في علم النحو بالنسبة للمتقدمين، أما كتاب "تسهيل الفوائد" فقد عدَّ في كتب المتأخرين من أهم المراجع لفهم الأحكام الفقهية، وذلك لما يتميز به من وضوح واختصار وشمول. (البحر المحيط، 1: 6).

وإليه يشير ابن خلدون في مقدمته فذكر بأن كتاب «التسهيل» قد استوعب فيه مؤلفه كل ما نقل من قواعد (ينظر: مقدمة ابن خلدون 516).

المبحث الثاني:

- شروح التسهيل
- أشهر شرَّاح التسهيل

1– شروح التسهيل

ونظرًا لأهمية كتاب "التسهيل"، تنافس العلماء في شرحه وفك ما استغلق من مسائله، ولما اتسم به – كما ذكرنا – من إيجاز شديد، واختصار في العبارات الصعبة مما أدى إلى صعوبة فهمه على كثير من النحويين واللغويين.

فقد وردت في عدة مصادر شروح التسهيل منها ما ذكرت بشكل مفصل ودقيق ومنها ما ذكرت مجزوءة دون اسم شارحها أو اسم الشرح غير صحيح أو به نقص أو أهمل فيها ذكر بعض الشروح ومنها ما اقتصر على ذكر الشروح المهمة والمشهورة، وقد كان أوفى ذكرًا الحاجي خليفة في كتابه كشف الظنون فقد جاءت فيه شروح التسهيل التي وجدت في المصادر وافية المعلومات من اسم الشرح والشارح ويورد كذلك الأسماء الشروح المنسوبة لشرح معين وكذا اسم الشارح الذي ينسب له الشرح في مصادر أخرى، ، وأشار محقق كتاب شرح التسهيل لابن مالك إلى ذلك منبهًا إلى " أنه ذكرها دون الاهتمام بالترتيب الزمني، الأمر الذي تداركه، المحقق وقام بذكرها مرتبة على حسب سنوات الوفاة لأصحابها. **(ناظر الجيش، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد 1428هـ، 1: 34)**.

وقد جمعت الباحثة هذه الشروح فيما جاء في مقدمة شروح التسهيل وكشف الظنون وأعادت ترتيبها زمنيًا أيضا (هي ملحق بالبحث رقم 1)

وحصر د. الشريف عبد الله البركاتي محقق كتاب شفاء العليل في إيضاح التسهيل 66 كتابًا ومخطوط في شرح التسهيل مما وقع عليه المحقق–وهي ما ذكرناها – وإلى جانب ذكره لاسم الشرح حدد المصادر التي ورد فيها الشرح وختم ذكر المصادر بملاحظته للشروح المكررة كشروح البدر العيني، وابن عقيل، وأشار إلى مجهول التأليف وأكد بأن هذه الشروح هي ما حصرتها المؤلفات والمحفوظات إلا أن شروح التسهيل كثيرة ولازال منها المفقود والضائع. (السليلي، شفاء العليل في لإيضاح التسهيل، 1986م: 1، 54)

2- **أشهر شرَّاح التسهيل** (حاجي خليفة: كشف الظنون، ج2، 482-484)

(ينظر الطنطاوي: نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، 2005م، **223**)

رغم كثرة شروح التسهيل –التي سبق الإشارة إليها–إلا أن الشروح التي أخذت الاهتمام الكبير وكانت لها شهرة واسعة؛ لما فيها من الاختصار المفيد، والشرح الواضح المفصل؛ مما يجد الباحث ضالته عند البحث عمَّا ورد في كتاب التسهيل، فيجد شروحًا مفيدة، تختصر له ما جاء في كتاب التسهيل وتقصر له الطريق، وتمثلت أهم هذه الشروح في الآتي:

أ- **شرح التسهيل** لابن مالك الجياني نفسه والذي قيل إنه وصل بشرحه إلى باب (مصادر الفعل)، وأكمل شرحه ابنه **محمد بن محمد بن عبد الله، ابن الناظم**، المتوفي (686هـ) عنوان المخطوط: التكملة، شرح التسهيل لابن مالك.

ب- أَبُو حَيَّان النَّحْوي محمد بن يوسف بن علي بن يوسف ابن حَيَّان الغرناطي الأندلسي، (745 هـ - 1344 م) له كتاب التذييل والتكميل في شرح التسهيل لابن مالك، نحو والذي اختصره بكتاب ارتشاف الضرب.

ج- **محمد محب الدين بن يوسف،** المعروف بناظر الجيش، عالمٌ جليلٌ نشأ في حلب، برز في علوم اللغة العربية، وتنقل بين حلب والقاهرة طلبًا للعلم، حتى نهل من معارف كبار العلماء، منهم أبو حيان. وقد حظي بمكانة مرموقة أهلته لتولي منصب ناظر الجيش، فكان مثالًا يُحتذى به في الكياسة والكرم والتدين. قضى نحبه في القاهرة تاركًا إرثًا علميًا غنيًا وأخلاقًا فاضلة. توفي سنة (778هـ - 1377 م) ومن مؤلفاته النحوية: شرح التسهيل "تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد" وشرح (التسهيل لابن مالك) في النحو.

د- **الدماميني: هو محمد بدر الدين بن أبي بكر بن عمر المخزومي** (ت 837 هـ). شرح التسهيل لابن مالك بشرح عنوانه: "**تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد**" ركز فيه كثيرًا على ما جاء في شرح المرادي للتسهيل، وجاء تأليف الدماميني لهذا الشرح تلبية لطلب السلطان "أحمد شاه"، وبدأ الشرح بكلمة عن ابن مالك ومؤلفاته.

هـ - **ابن أم قاسم: الحسن بن قاسم بن عبد الله المرادي** المصري المراكشي المالكي بدر الدين، أبو محمد، (ت 749 هـ) مخطوط حققه: محمد عبد النبي عبيد، مكتبة الإيمان، المنصورة طبعة أولى بتاريخ: 2006م.

و- **شرح ابن عقيل، عبد الرحمن بن عقيل المصري** (ت 769 هـ)، المعروف بابن عقيل وشرحه" المساعد على تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد" حقق هذا الشرح د. محمد كامل بركات، جامعة أم القرى المملكة العربية السعودية الطبعة الأولى 1400هـ في أربع أجزاء.

ح- **شفاء العليل في إيضاح التسهيل لأبي عبد الله محمد بن عيسى السلسيلي** (ت 770هـ) درسه وحققه: د. الشريف عبد الله البركاتي، جامعة أم القرى، طبعة أولى بتاريخ 1986م.

ط- **موصل النبيل إلى نحو التسهيل لخالد بن عبد الله الأزهري (905هـ).** محقق، رسالة دكتوراه إعداد وتحقيق: ثريا عبد السميع إسماعيل، جامعة أم القرة، المملكة العربية السعودية، 1989م، أربع أجزاء.

ي- **نتائج التحصيل في شرح التسهيل لمحمد بن محمد الدلائي الشهير بالمرابط الصغير (1090هـ)** حققه: د. مصطفى الصادق العربي، وهو أستاذ مساعد بكلية الآداب والتربية بجامعة قاريونس-ليبيا، طبع في مطابع الثورة للطباعة والنشر ليبيا.

وهو شرح لابن مالك مؤلف كتاب "التسهيل" المعروف: "بتسهيل الفوائد وتكميل المقاصد" وقد تناول فيه المسائل النحوية والصرفية في 80 باب، وما يزيد عن مائتي فصل.

بدأ فيه ابن مالك بـ" باب شرح الكلمة والكلام وما يتعلق به" وانتهى فيه بفصل (ها "و"يا "حرفا تنبيه) وقد جاء في مقدمة هذا الشرح السبب الذي دعا ابن مالك لتأليفه حيث ذكر بأنه: تلقى طلبًا من بعض الفضلاء بضرورة إرفاق شرحًا توضيحيًا

لكتابه الموسوم بـ "تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد". بهدف شرح المسائل الغامضة، وتقديم الدلائل اللازمة، بما يضمن فهمًا تامًا للمحتوى، ويُغني القارئ عن الحاجة إلى الاستفسار والتحليل والبحث، وأنه أثنى على هذا الاقتراح، وشرع في جمع المسائل المطلوبة، سعيًا منه لخدمة العلم والمعرفة (ينظر شرح التسهيل، 2001م، 1: 3)

ورد في كتاب كشف الظنون أن ألفية ابن مالك لم تُكمل في حياة مؤلفها، بل قام بتكميلها تلميذه الشهاب الشاغوري. وبعد وفاة ابن مالك، توقع الشاغوري أن يحل مكانه في منصبه العلمي، لكن آماله خابت عندما لم يحصل على المنصب. فغادر دمشق غاضبًا، حاملًا معه نسخة من شرح ألفية ابن مالك غير مكتملة، واستقر في اليمن. وبذلك، ظلت النسخة الأصلية للشرح ناقصة لدى علماء دمشق. (ينظر حاجي خليفة، كشف الظنون1: 405)، والشرح اليوم مطبوع محقق من قِبل الأساتذة: عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي، بتحقيق هذا الكتاب، واعتمدت الباحثة على هذه النسخة المحققة.

المبحث الثالث:

- المسائل التي اختلف فيها الكوفيين والبصريين في باب " كان وأخواتها"
- اعتراضات ابن مالك على النحاة في باب " كان وأخواتها"

أولًا: المسائل التي اختلف فيها الكوفيين والبصريين في باب "كان وأخواتها"

اختلف الكوفيون عن البصريين في باب "كان وأخواتها" في عدة مسائل وهي:

- مسألة: عامل الرفع
- مسألة: نصبها للخبر
- مسألة: وقوع خبر كان جملة
- مسألة: لا يلي " كان " أو إحدى أخواتها، ما ليس بظرف أو مجرور من معمول خبرها.

– مسألة عامل الرفع:

يذهب الكوفيون إلى أن المبتدأ والخبر يرفعان بعضهما البعض، بمعنى أن كل منهما يُساهم في رفع الآخر.

يتضح ذلك من خلال الأمثلة، مثل:

- عمرو غلامك :
  - عمرو :مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة.
  - غلامك :خبر مرفوع بالضمة الظاهرة.
- زيد أخوك :
  - زيد :مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة.
  - أخوك :خبر مرفوع بالضمة الظاهرة.

يرى البصريون أن المبتدأ يرتفع بالابتداء، بينما اختلفوا في كيفية رفع الخبر:

- رأي :يرتفع الخبر بالابتداء فقط.
- رأي :يرتفع الخبر بالابتداء والمبتدأ معًا.
- رأي :يرتفع الخبر بالمبتدأ، والمبتدأ يرتفع بالابتداء

يرى الكوفيون أن المبتدأ والخبر يترافعان، أي يرفع كل منهما الآخر.

ويسندون رأيهم إلى الحجج الآتية:

- الحاجة المتبادلة :لا يتم الكلام إلا بوجود المبتدأ والخبر معاً، فكل منهما يحتاج إلى الآخر لإتمام المعنى . فمثلاً، في الجملة "زيد أخوك"، لا يمكن فهم المعنى بشكل كامل دون وجود كل من "زيد" (المبتدأ) و "أخوك" (الخبر).
- عدم الانفصال :لا ينفك المبتدأ عن الخبر، والعكس صحيح .فكل منهما مرتبط بالآخر ارتباطًا وثيقًا.
- التأثير المتبادل :يُؤثّر المبتدأ على الخبر والعكس صحيح .فمثلاً، يُؤنث الخبر إذا كان المبتدأ مؤنثًا، ويُجمع إذا كان المبتدأ مجمعًا.

بناءً على هذه الحجج، يرى الكوفيون أن المبتدأ والخبر يتفاعلان مع بعضهما البعض، فيرفع كل منهما الآخر.

قد تكون "أيًّا ما" و "أينما" في بعض آيات القرآن الكريم عاملتين ومعمولتين في نفس الوقت.

على سبيل المثال، في آية {أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى} (الإسراء(110) ، "أيًّا ما" منصوبة بفعل الدعاء (عامل) بينما "تدعوا" مجزوم بـــــ "أيًّا ما" (معمول) وبالمثل، في آية {أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكْكُمُ الْمَوْتُ} (النساء:78) "أينما" منصوبة بفعل "تكونوا" (عامل) بينما "تكونوا" مجزوم بـ "أينما" (معمول). (ينظر الإنصاف: 1، 38)

يرى الصبان أنّ الفراء وافق البصريين على أن الفعل المضارع بعد "كان" منصوب لا مرفوع، ولا يوجد له نظير، يردّ الكوفيون على ذلك بأنّ العامل اللفظي أقوى من المعنوي، وبالتالي لا يجوز إعمال العامل المعنوي (الربط) على الفعل المضارع بعد "كان"، ويُقرّ بعض الكوفيين بإعمال العامل المعنوي، لكنّه يقتصر على حالة واحدة وهي "كان زيد قائمًا وعمرو جالسًا"، ويُفسّر الكوفيون ذلك بأنّ العامل في المبتدأ عندهم ليس معنويًا بل لفظيًا وهو الخبر، وتظهر خلاصة الخلاف في جواز أو عدم جواز العطف على معمولي عاملين مختلفين؛ فيُجيز البصريون العطف لأنّ العامل واحد (الربط) ويرفض الكوفيون العطف لأنّ العاملين مختلفين (الربط والخبر). (حاشية الصبان، ج1، 332)

والجميع متفقون على أن "إنّ" ناصبة للخبر، لكنهم اختلفوا في كيفية نصبه:

– الكوفيون :يرون أن نصبه على الحال، تشبيهاً بالفعل القاصر، مثل قولنا: "ذهب زيد مسرعاً."

– الفرّاء :يرى أن نصبه مشابه للحال.

– البصريون :يرون أن خبر "إنّ" يأتي ضميراً ومعرفة وجامداً، ولا يمكن الاستغناء عنه. وبما أنه لا يمكن اعتباره حالاً أو مشبهاً به، لأن الأصل في الحال أن يكون نكرةً ومستغنىً عنه، فإن الصواب هو ما ذكره البصريون.

(ينظر ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، 1: 226، هامش رقم2)

– مسألة: نصبها للخبر

اتفق النحاة على نصب كان لما بعد المرفوع، والجمهور ينصبه: على أنه خبر مشبه بالمفعول، والفراء: ينصبه تشبيهًا بالحال، والكوفيين يرون نصبه على الحال.

وأما المرفوع بكان فاختلفوا فيه، فيرى البصريون على أنه يُرفع به، كشبهه بـ "كان" في الفعل الصحيح، مثل: ضرب، حيث عمل عمله، والفراء–هو من الكوفيين–زعم بأنه ارتفع لشبهه بالفاعل، ومن الكوفيين:

وفي كونها – أي كان وأخواتها–كلها أفعال إلا " ليس"، ففيها خلاف فذهب ابن السراج، والفارسي في أحد قوليه، وبعض جماعته، إلى القول بأنها "حرفًا"، والجمهور على أنها " فعلًا"، ووزنها فعِل بكسر عينها، فخففت، ولزمت التخفيف، وإذا أسندت لتاء المتكلم، أو المخاطب كسرت، وذكر الفراء أن الأكثر فتح اللام، وروى بضم اللام، وهو يدل على بنائها على فعُل بضم العين، نحو "هيؤ"، أو بالفتح، فخففت شذوذًا (ينظر ارتشاف الضرب، ج3، 1147)

- مسألة: وقوع خبر كان جملة:

يشترط الكوفيون لوقوع خبر "كان" جملة أن تكون مقترنة بـ "قد" ظاهرة أو مقدّرة، وذلك لأن "كان" وأخواتها تدلّ على الزمان، فإذا كان الخبر يحدد الزمان بنفسه، فلا حاجة لـ "كان". ويشترطون وجود "قد" لأنها تقرّب الفعل الماضي من الحال.

يردّ أبو حيان على اشتراط ابن مالك لدخول "ليس" على الماضي بوقوع اسمها ضمير الشأن، بأنّ هذا التخصيص غير دقيق .فقد نقل ابن عصفور إجماع النحويين على جواز دخول "ليس" على الماضي دون قيد.

وإن قيل بأنّ "ليس" مختصة بنفي الحال، وأنّ الإخبار عن الحال بالماضي يُعدّ تناقضًا، فإنّ الجواب هو أنّ "ليس" تنفي الحال في الجملة غير المقيدة بزمان، بينما تنفيها في الجملة المقيدة بزمان حسب القيد. (ينظر التذييل والتكميل 4: 150)

واختار أبو حيان في كتابيه "غاية الإحسان" و"النكت الحسان" استخدام فعل "صار" مع الجملة الخبرية بشرط واحد: أن يكون اسم الجملة الخبرية ضمير أمر سمع استخدامه من العرب. ويوضح ذلك بمثال: "ليس خلق الله مثله". ففي هذه الجملة، "ليس" هي ضمير أمر، و"خلق الله مثله" هي جملة خبرية.

وبشكل عام، يرى أبو حيان أنه لا يجوز استخدام "صار" مع الجملة الخبرية إلا في هذه الحالة الاستثنائية. (أبو حيان، النكت الحسان في شرح غاية الإحسان، 1985م، 68)

يبدو أن اشتراط ذلك –وهو الرأي الأول للشيخ –لا يُرد، لأن الأدلة التي ذكروها تدعمه، فاسم "ليس" في الجملة جاء مرفوعًا بضمير شأن (ينظر القهوجي: تعدد آراء أبي حيان في المسألة الواحدة، 2008م)

وهذا ما أيَّده السيوطي بأن الكوفيين اشترطوا في البقية (قد) وأن ابن مالك في (ليس) على قلة الشأن. (ينظر السيوطي، همع الهوامع، ج1، 408)

مسألة: لا يلي كان أو إحدى أخواتها ما ليس بظرف أو مجرور من معمول خبرها:

أجاز الكوفيون وجماعة من البصريين كابن السراج أن يلي كان غير الظرف وحجتهم في ذلك قول الشاعر:

قَنافِـذُ هَـدَّاجُونَ حَـوْلَ بُيُوتِهِمْ بِمَا كَـانَ إِيَّاهُـمْ عَـطِيَّةُ عَوَّدَا

وأورد السيوطي في الهمع رد حجتهم: بأن ضمير الشأن المستتر "كان" هو اسمها، وأن " عطية" يكون مبتدأ، و" عودا"، خبره، والجملة من المبتدأ والخبر خبر "كان"، فوليت "كان" ضمير الشأن، ولم يلها العامل.

والبعض جوز أن تكون فيه زائدة، فيجوز تقدم مع الخبر على الاسم بالإجماع، نحو: كان آكلا طعامك زيد، ويجوز أيضًا أن يتقدم على كان نحو: طعامك كان زيد آكلا، وعليه قوله تعالى {وَأَنْفُسَهُمْ كَانُوا يَظْلِمُونَ} الأعراف، الآية: 177 وذكر السيوطي أربعة وعشرين تركيب يصلح مع قولهم: " كان زيد آكلا طعامك " في كتابه الأشباه والنظائر وأن هذه التراكيب جميعها صحيحة عند البصريين ما عدا:

آكلا كان طعامك زيد/ كان طعامك زيد آكلا -/ وكان طعامك آكلا زيد (همع الهوامع، ج1، 433) (ينظر الأشباه والنظائر في النحو، 2: 74)

وذكر المرادي في تحليل البيت: أن "إياهم" في قوله "بما كان إياهم عطية عودا" هي مفعول به مقدّم لفعل "كان"، لا ظرف له ولا جار ولا مجرور، كما يرى الكوفيون .ويرجّح المرادي رأي البصريين القائل بأنّ "إياهم "نائب فاعل لـ "كان" مضمر، وأنّ "عطية" هي الخبر. كما ذكر أن هناك من يقول في البيت ضرورة شعرية (ينظر توضيح المقاصد، 2008م، ج1: 500 هامش رقم 3)

وذكر في تخريج وتحليل البيت: أن في قول الشاعر " بما كان إياهم عطية عودا " يوهم أنه قدم معمول الخبر " إياهم" على الاسم " عطية" مع تأخر جملة الخبر وهي " عودا" عن الاسم أيضًا، فلزم أن يكون معمول الخبر بعد الفعل ويليه، وهذا ظاهر البيت، وجواز هذا الظاهر هو قول الكوفيين، ويعربون البيت على الوجه – غير المقبول – الذي سبق، وأما البصريون يرفضون هذا الإعراب ويمنع عندهم أن يكون " عطية" أن يكون اسم لـ" كان" ولهم في إعراب البيت ثلاثة أقوال:

القول الأول: وهو رأي ابن عقيل في شرحه للألفية تأييدً لابن مالك: أن اسم كان ضمير الشأن، و " عطية " مبتدأ، وجملة " عودا " تكون محل رفعٍ لخبر المبتدأ، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصبٍ لخبر "كان"، فاسم كان مضمر يلي العامل، فلم يتقدم معمول الخبر على الاسم لأن.

القول الثاني: بأن تكون " كان " في البيت زائدة، و" عطية عود " مبتدأ وخبره، وجملة –صلة الموصول ما– من المبتدأ وخبره لا محل لها من الإعراب، بمعنى: " بالذي عطية عود هموه".

القول الثالث: أن يكون اسم " كان " الضمير المستتر الذي يعود على " ما " الموصولة، والجملة " عطية عود" المبتدأ والخبر في محل نصب خبرًا لـ"كان"، وجملة من "كان" ومعموليها، لا محل لها من الإعراب.

والعائد –على هذا القول، والقول الثاني يكون محذوف وتقديره: "بما كان عطية عود هموه"، والبعض يرى أن البيت من الضرورات الشعرية، التي لا يقاس عليها.

(شرح ابن عقيل: تح محي الدين عبد الحميد، 1: 281– 283)

ذكر ناظر الجيش في شرحه للتسهيل: " أن المصنف – أي ابن مالك – ذكر البيت ذكر الذي أوله:

(فأصبحوا والنّوى عالي معرّسهم) بكونه دليل للكوفيين، وعنه أجاب، وعن قوله: (بما كان إياهم عطية عوّدا) بما تقدم، ولا يتضح للكوفيين هذا الدليل–أي في بيت الشعر الأول–بل يتقرر بأن ضمير الشأن اسم " ليس"، لتعيين أن يكون المساكين فاعلًا لـ" يلقي"، وإذا لم يكن ضمير الشأن اسمًا لـ "ليس"، للزم أن يكون " المساكين" اسمها، ولو كان كذلك للزم أن يقال يلقون؛ لأنه عندئذٍ الخبر، وإذا قصد ذلك سقط استدلال الكوفيين من أساسه. (ينظر تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: 2، 226)

وأما استدلالهم: «بما كان إيّاهم عطية عوّدا» بأن البصريين يجعلون التقدير فيه وفي أمثاله أن يكون اسم "كان" ضمير الشأن، وبهذا فإنه يسقط الاستدلال به، ورفض تقدير ضمير الشأن اسمًا فيه، وجعل ذلك للضرورة، معللًا ذلك بأنه لا يجوز تقدم خبر المبتدأ على معموله إن كان فعلًا.

وإنما الكوفيون يمنعون تقديم معمول الخبر على المبتدأ أما البصريين فيذهبون إلى جواز ذلك، وأنهم يجيزون التقديم مطلقًا، والكوفيين يمنعون مطلقًا، عدا ابن هشام منهم، ويوافق الكسائي البصريين في جواز التقديم إذا كان الخبر اسم فاعل، ويوافق الكوفيين في المنع إذا كان الخبر فعلاً. (ينظر تمهيد القواعد، 3: 1183)

- **<u>اعتراضات ابن مالك على النحاة في باب كان وأخواتها</u>**

نجد في هذا الشرح الذي اعتنى به ابن مالك بتحليل مسائله، وشرح الكثير من الغوامض، أو الأقوال العامة، في كتابه الأصل، والتي قد تكون معروفة لديه ويجهلها القارئ لكتابه الأصل " تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد" كما اعتمد فيه على ذكر الآراء ووجهات النظر المتعددة، ساردًا إياها بنظرة تحليلية ونقدية، رافضًا لها تارة ومؤيدًا لها تارة أخرى حسب ما تقتضيه الحجة، فيذكر الآراء المعتمدة في المسألة ثم لا ينفك يذكر رأيه، مدعّمًا بالأمثلة والشواهد لتبرز لنا شخصية ابن مالك الواثق من رأيه القوي، المبني على الأدلة والبراهين، دون أن يدع مجالًا للشك والريبة في تحليله.

وقد اقتصرت الباحثة بذكر باب "كان وأخواتها" اختصارًا وإيجازًا، وتحديدًا لذكر اعتراضات بن مالك على النحاة، في عرض مختصر وموضح لأسلوب وطريقة معارضته لمعاصريه، وأسلوبه في رد ورفض وتأييد هذه الآراء.

وحصرت الباحثة هذه الاعتراضات في هذه المسائل:

- تسميتها بالناقصة
- تعدد خبر كان
- في مجيء بات بمعنى صار
- إلحاق غدا وراح بباب كان وأخواتها
- توسيط خبر ليس ودام زال
- تقديم خبر زال
- تقديم خبر ليس عليها
- تقديم الخبر وتوسيطه إذا كان جملة
- مقارنة ليس بفعل التعجب ونعم وبئس
- اقتران خبر برح وأخواتها بـ" إلا"
- دلالة كان على المضي
- زيادة كان
- حذف نون كان
- حكم معمول الخبر

1- **تسميتها بالناقصة** (ينظر شرح التسهيل، 2001م، 1: 320)

كونها ناقصة لعدم اكتفائها بمرفوعها لا لدلالتها على الحدث عدا ليس، كما زعم البعض كابن جني والجرجاني وابن برهان، فرد حجتهم بعشر وجوه، وقال بأن دعواهم باطلة، مدعمًا رأيه برأي سيبويه الذي أشار إلى هذا المعنى والذي أوضحه في قوله: "عندما تقول (كان عبد الله أخاك)، فإنك تقصد فقط الإخبار عن الأخوة بينهما، نوضح أن الفعل "كان" مسند إلى النسبة، مما يبرر عدم الاكتفاء بالمرفوع.

وذكر ابن مالك بعد ذلك أن هذه الأفعال جميعًا تأتي تامة وناقصة، عدا ليس، وزال أيضًا التي مضارعها يزال، وفتِئ مكسورة التاء المهموزة، وكذلك الأمر في فَتَأَ وأفتأ بمعنى فتاها، وما ينسب إلى التامة، حكمها ما هو بنفس معناها، ورد ما قدره أبو علي الفارسي في جواز مجيء " زال" تامة، واستشهد على ذلك بالرجز الآتي:

وفي حُمَيّا بَغْية تَفجُّسُ ... ولا يزال وهو أَلْوَى أَلْيَسُ

فاكتفي بجملة الحال عن ذكر الخبر، فقدر ابن مالك البيت: بأن الخبر محذوف، وتقديره: ولا يزال متفجسا (شرح التسهيل، 2001م، 1: 320)

" وللنحاة فى تعليل نقص هذه الأفعال مذهبان:

الأول: يرى بعض النحاة أن هذه الأفعال ناقصة لأنها لا تفيد الحدث ولا تدل عليه، فالأفعال ليس فيها معنى الحدث، وإنما الزمان المتصل بمعنى الفعل.

والثاني: يرى البعض الآخر علة النقص بعدم اكتفائها بالمرفوع، فلا تتم فائدتها به وحدها وأنها تفتقر دائما إلى المنصوب فى حال نقصها، وقد الزمخشري سماها الأفعال الناقصة وابن مالك يعلل نقصانها لعدم اكتفائها بالمرفوع ويرفض عدم دلالتها على الحدث.

يرى أكثر النحاة أن الأفعال الناقصة قد تجردت من الدلالة على الحدث، واكتفت بالدلالة على الزمان فقط.

لكن بتأمل قول سيبويه "وذلك قولك :كان ويكون وصار وما دام وليس وما كان نحوهن من الفعل مما لا يستغنى عن الخبر"، نجد أن مبرر دراسة هذه الأفعال منفردة عن الأفعال التامة هو عدم استغنائها عن الخبر لإتمام معناها.

وإن كان سيبويه لم يصرح بمصطلحي "الناقص "و "التام"، إلا أن معناهما مُستفاد من قوله" مما لا يستغنى عن الخبر."

كما أن سيبويه ذكر في مواضع أخرى جواز اكتفاء بعض هذه الأفعال بالفاعل أو الاقتصار عليه، وأن اسم الفاعل واسم المفعول لهذه الأفعال لشيء واحد.

يُؤدّي ذلك إلى أمرين:

الأول: المبتدأ والخبر في هذه الأفعال يدلان على نفس الشيء.

" فقولك: كان محمد مسرعًا "أن "محمد" و" مسرع" يدلان على نفس المعنى.

الثاني: يُفسر بأنه ارتباط المبتدأ والخبر بالفعل الناقص، بمعنى أنه لا يمكن الاستغناء عن أي منهما، وبذلك عدم الاكتفاء بالمرفوع
ويمكننا الجمع بين الأمرين؛ إلا أن النحاة من بعده اتجهوا إلى تفسير مغاير، حيث اعتبروا أنّ "أخبار" هذه الأفعال هي في الواقع هي "أسماؤها"، أي أنه الخبر يصبح هو المبتدأ والعكس صحيح.

بالنسبة لجواز النقصان أو التمام تصنف هذه الأفعال إلى:

– ما لزم النقصان: ليس :"ناقصة أيضاً بالإجماع، "زال :"ناقصة خلافاً للفارسي الذي أجاز إتمامها في القياس فقط لا السماع –"تنبيه :إذا اختلف مضارع "زال" عن "يزال" تصبح تامة وجوباً"– "فتئ :"ناقصة خلافاً للصاغاني وأبي حيان اللذان ذكرا استعمالها تامة، وابن مالك :لم يذكر "فتئ" ضمن الأفعال التامة في ألفيته.

. ما تكون تامة أو ناقصة: وهي باقي الأفعال، تستعمل تامة إذا اكتفت بالمرفوع، وأدّت ما وضعت لها من دلالات أخرى. (ينظر بركات: النحو العربي: ج1، 320–322)

2–تعدد خبر كان (ينظر شرح التسهيل، 2001م، 1: 320)

ذكر ابن مالك بأن الأفعال الناقصة: ترفع المبتدأ وتجعله اسمًا وفاعلًا، وتنصب الخبر وتجعله خبرًا ومفعولًا به، ويجوز تعدد الأخبار بخلاف رأي ابن درستويه. (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد،1967م، 52)

شارحًا أن: المشهور عند النحاة أن يُعبّر عن "اسم وخبر" عن هذا المرفوع والمنصوب، وقد عبّر سيبويه عن هذين المرفوع والمنصوب بـ "اسم الفاعل" و "اسم المفعول" على التوالي، ووصف سيبويه هذا الباب بأنه "باب الفعل الذي يتعدى اسم الفاعل إلى اسم المفعول" وبيّن أن "اسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد".

ومثله المبرد، ويرى ابن مالك أن الأشهر في الاستعمال أولى وهو تسمية: المبتدأ والخبر.

عارض ابن مالك رأي ابن درستويه في منعه تعدد الخبر في باب "كان وأخواتها." فقد علل ابن درستويه منعه بأنّ ذلك يشبه الفعل المتعدي إلى مفعول واحد، فلا يجوز له أن يتعدى إلى أكثر من ذلك. وبالتالي، لا يجوز أن ينصب فعل هذا الباب أكثر من خبر واحد، لكن ابن مالك رفض هذا التعليل، واعتبره غير صحيح ولا يستحق الاهتمام.

" (ينظر شرح التسهيل، 2001م، 1: 320)

3–دخول أخوات كان على ما خبره فعل ماضي (ينظر شرح التسهيل، 2001م، 1: 325)

كما اعترض ابن مالك على رأي بعض النحاة بأن الأفعال (كان وأصبح وأضحى وأمسى وبات وظل) لا يصح دخولها على ما كان خبره فعلًا ماضيًا، فلا يصح نحو:

(كان زيد فعل) أو (أصبح عمرو قرأ)

وهذا ما رفضه ابن مالك صراحًة بقوله: " وهذا الرأي باطل"؛ لأن استعمل خلافه، فتسقط الحجة به، فقد جاء ما يخالف هذا الرأي في قول الشاعر:

وكنّا حَسِبنا كلَّ بيضاءَ شحمةً لياليَ لاقَيْنا جُـــذام وحِـمْيرا

وكقول الآخر:

أمست خلاءً وأمسى أهلُها احتملوا أخْنَى عليها الذي أخنى على لُبَد.

4- في مجيء بات بمعنى صار (ينظر شرح التسهيل، 2001م، 1: **326**)

ذكر ابن مالك أن الزمخشري زعم أن (بات) قد تستعمل بمعنى (صار)، وليس صحيحًا؛ لعدم وجود شاهد على ذلك، بالمتابعة والاستقراء، وهناك من المتأخرين حملوا على ذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم: "فإن أحدكم لا يدري أين باتت يده" (البخاري، 1: 72، باب الاستجمار وترًا، رقمه 159) ولا حاجة إلى ذلك، لإمكان حمل (بات) على المعنى المجمع عليه، وهو الدلالة على ثبوت مضمون الجملة ليلًا.

5- **إلحاق غدا وراح بباب كان وأخواتها** (ينظر شرح التسهيل، 2001م، 1: 326)

أشار ابن مالك إلى أن بعض النحاة ألحق (غدا)، و(راح) بأفعال كان وأخواتها، واستشهدوا بقول ابن مسعود رضي الله عنه: "اغد عالمًا أو متعلمًا ولا تكن إمَّعة بين ذلك" (ينظر قوله عند ابن عبد البر، جامع بيان العلم وفضله، 1994م، 1: 143) وبقول الرسول عليه الصلاة والسلام : " لو توكلتم على الله حق توكله لرزقكم كما ترزق الطير، تغدو خِماصا، وتروح بِطانا" (ينظر الحديث عند: البيهقي، شعب الإيمان، 2003م،2:405) وصحح ابن مالك هذا بأن (غدا)، و(راح) ليسا من هذا الباب- أي باب كان وأخواتها- وإن المنصوب بعدهما لا يكون إلا حالًا لكونه نكرة مطلقًا.

6- توسيط خبر ليس ودام زال (ينظر شرح التسهيل، 2001م، 1: 330)

يرى ابن مالك بأن توسيط خبر ليس ودام جائز، من باب حمل الأقل على الأكثر، وإن كانا لا يتصرفان، ومثاله مع ليس قول الشاعر:

سَلِي إن جَهلتِ الناسَ عنا وعنهم فليس سواءً عالمٌ وجهولُ

ومثاله مع دام قول الشاعر:

لا طيبَ للعَيْشِ ما دامت مُنَغّصَةً لذّاتُه بادّكار الموتِ والهَرَم

وبأن(دام)، و (ليس) اختصا بالاستشهاد على توسط خبرهما من باب كان وأخواتها، والسبب-حسب رأي ابن مالك -لضعفهما بعدم التصرف في نفسها، فاعتقد البعض ربما بعدم التصرف في العمل مطلقًا، وهذا ما وقع فيه ابن معط فجاء في ألفيته منعه لتوسط خبر دام، وليس، وأشار ابن مالك أنه لم يتبع أحد في ذلك لمخالفته القياس والسماع.

7- **تقديم خبر زال** (ينظر شرح التسهيل، 2001م، 1: 333)

يرى ابن مالك في هذه المسألة بأن قد يتقدم خبر (زال) وما جاء بعدها وبالأخص إن كانت منفية بغير (ما)، وبهذا يخالف الكوفيين، وابن كيسان ويوافق الفراء، بينما يتفق بالإجماع على عدم تقدم خبر (دام).

فقال ابن مالك:" وعلل إجازة ابن كيسان تقدم الخبر في (زال) المنفية بـ(ما) رغم موافقة البصريين في كون (ما) مما لها الصدارة في الكلام، إلا أنه ينظر في نحو: ما زال زيد فاضلاً، هو في المعنى بمنزلة قولهم: كان زيد فاضلا، فبذلك استوى التركيبان في جواز التقديم، وهذا ما عدَّه ابن مالك ضعيف؛ لأن العروض لتغير المعنى لا يغير الحكم، فما كان له من لزوم الصدارة، في الاستفهام كقولهم: علمت أعمرو ثَمّ أم زيد، ما كان له فيه من لزوم الصدارة، رغم تغير معنى الاستفهام ، و والكوفيون أجازوا ما ذهب إليه ابن كيسان إلا الفراء، وذلك راجع إلى أن (ما) عندهم لا تلتزم الصدارة.

8- **تقديم خبر ليس عليها** (ينظر شرح التسهيل، 2001م، 1: 333)

وذكر ابن مالك في هذه المسألة بأن فيها اختلاف؛ فسيبويه يجيز تقدم خبر ليس عليها، وكذا الفارسي والسيرافي والزمخشري وابن برهان، ومنع الكوفيون والسراج والجرجاني ذلك وهذا ما أيّده ابن مالك أيضًا، معللًا ذلك بأن: (ليس) لا تتصرف في نفسها، فلا تتصرف في عملها أيضًا، شبيهة بغيرها من الأفعال التي لا تُبنى على الضمّ، مثل: نعم، وبئس، وعسى، وفعل التعجب، على الرغم من تشابه (ليس) لـ (ما) في المعنى والتي لا تشابه الأفعال، على عكس "عسى" التي تُشبه "لعل" في كونها مشابهة للفعل.

والضعف الحاصل لمشابهة الحرف الذي لا يشبه الفعل، أشد من الضعف الحاصل من مشابهة الحرف الذي يشبه الفعل، يقتضي بذلك مشابهة (ليس) لـ (ما) وعسى لـ (لعل) امتناع توسط خبرهما، كامتناع توسط خبر شبيهما أيضًا، وإنما قصد ترجيح ما شابه الفعل على ما ليس فيه شبه بالفعل، وفكان التوسيط كاف فيه، ولم يجز الزيادة عليه، هروبًا من الإكثار من مخالفة الأصل.

9- **تقديم الخبر وتوسيطه إذا كان جملة** (ينظر شرح التسهيل، 2001م، 1: 336)

أشار ابن مالك في هذه المسألة إلى ما ذكره ابن السراج من أن هناك من النحاة من لا يجيز تقديم الخبر أو توسيطه إذا كان جملة، ويرى ابن السراج أن القياس يجيز هذا، وإن لم يكن مسموعًا، فيجوز أن يقال: أبوه قائمٌ كان زيد، مثالًا لتقديم الخبر، ويجوز أيضًا: كان أبوه قائمٌ زيد، وابن مالك يؤيد ما ذهب إليه ابن السراج ما كان له من التزام التصدير من جواز التقديم واعتبره صحيحًا، وإن لم يُسمع لأنه وإن لم يسمع فيكفي أنه سمع مع الابتداء، كما جاء في قوله:

إلى ملكٍ ما أمُّه من محارب أبوه ولا كانت كليبٌ أقاربه

يريد: (أبوه ما أمه من محارب)، فجاء لفظ (أبوه) مبتدأ أول، والمبتدأ الثاني (أمه) والخبر قوله: (ومن محارب) والمبتدأ الثاني وخبره، خبرًا للمبتدأ الأول، فتقدمت جملة الخبر، كما جاز التقديم كما لو دخلت (كان) أيضًا، فتقول: (ما أمه من محارب "كان " أبوه)، وجواز توسيط الخبر أولى نحو: (ما كان أمه "من محارب" أبوه).

10- **مقارنة ليس بفعل التعجب ونعم وبئس** (ينظر شرح التسهيل، 2001م، 1: 334)

اعترض ابن مالك على السيرافي في رأيه بأن هناك فرق بين (ليس) ونعم وبئس وفعل التعجب، وذلك بأن (ليس) تدخل على الأسماء الظاهرة والمضمرة ، المعرفة منها والنكرة، كما يتقدم خبرها على الاسم ولأن (ليس) تدخل على الأسماء جميعها الظاهرة والمضمرة المعرفة منها والنكرة، وخبرها يتقدم على اسمها، بينما لا يتصل بـ (بئس ونعم) العلم، ولا ضمير المتكلم، وأن فعل التعجب يلزم صورة واحدة، وفاعله لا يكون إلا ضمير ما، فبذلك تكون (ليس) هي الأقوى من هذه الأفعال، وأكد ابن مالك بأن فعلية نعم وبئس أوضح من فعلية ليس، وذكر ثلاث وجوه تؤيد رأيه.

كما عارض ورفض رأي النحاة الذين أجازوا تقدم خبر ليس واستشهدوا بقوله تعالى: {ألا يومَ يأتيهم ليس مصروفا عنهم} وقالوا: لأن يوم معمول مصروفا، فرأى ابن مالك بأن المعمول لا يقع إلا عند وقوع العامل وذكر ثلاث إجابات لذلك:

الأول: من الممكن أن يتقدم معمول الفعل أو الخبر على عامله في بعض الحالات، دون أن يعني ذلك تقدم العامل أو الخبر نفسه.

أمثلة على ذلك:

- "أمّا خالدًا فاضرب :"هنا، تقدم المفعول به "خالدًا" على الفعل "اضرب."
- "زيدًا لا تهن :"تقدم المفعول به "زيدًا" على الفعل "تهن."
- "حقك لن أضيع :"تقدم المفعول به "حقك" على الفعل "أضيع."
- "ليس زيدًا قائمًا :"تقدم معمول الخبر "زيدًا" على الخبر "قائمًا."

في جميع هذه الأمثلة، لا يعني تقدم المعمول تقدم العامل أو الخبر.

الثاني: أن يكون منصوب على أنه مفعول به لفعل مضمر:

- الفعل المضمر" :يُعرفون" (أو "يَعْلَمُونَ").
- الجملة التامة" :يُعرفون يوم يأتيهم."

وعلة ذلك: "ما يحبسه" مفعول به لـ "يُعرفون." "ليس مصروفا" حال مؤكدة لـ "يوم."

الثالث: أن يكون على الابتداء:

- المبتدأ" :يوم."
- الخبر :محذوف وجوبًا.
- الرابط :مبني على الفتح تقديره "يكون."
- الجملة التامة" :يوم يأتيهم."

وعلة ذلك: جواز بناء المبتدأ إذا كان جملة مع المضارع كما هو مع الماضي، وابن مالك ذكر حجة جواز ذلك في موضع آخر.

11-**اقتران خبر برح وأخواتها بـ(إلا)** (ينظر شرح التسهيل، 2001م، 1: 339)

يرى ابن مالك أنه لا تقترن أفعال مثل "ما زال" و"برح" بـ"إلا"، وذلك لأنّ هذه الأفعال تحمل معنىً موجبًا بطبيعتها، فـ"ما زال" تفيد استمرار الحال، و"برح" تفيد المضيّ في الفعل .ونظراً لكون هذه المعاني موجبةً، فلا حاجة لـ"إلا" لإيجابها .فكما لا يصحّ قولنا "كان محمد إلا قائمًا" لأنّ "كان" تفيد ثبوت الحال، كذلك لا يصحّ قولنا "ما زال محمد إلا قائمًا." فمقتضى "كان" و"ما زال" هو نفسه وردَّ قول الشاعر:

حَراجِيجُ ما تنفكّ إلا مُناخَة على الخَسْف أو نَزْمِي بها بلدا قفرا

بأن فيه أربع تفاسير نحوية:

الأول: تفسير ابن مالك- يُعدّه ابن مالك الأصح-حيث يرى إن "تنفك "فعل تام مشتق من الفعل "فكّ" بمعنى التخلص أو الفصل .وبناءً على ذلك، يمكن قراءة البيت كالتالي: "ما تتخلص هذه الإبل من السير أو تنفصل عنه إلا في حال إناختها على الأرض الوعرة".

الثاني: يُفسر البعض "تنفك" بأنها فعل ناقص، والخبر محذوف هو "على الخسف". بينما تُعتبر "مناخة "حالة للإبل، أي أنها مناخة على الأرض الوعرة أو مرمية في أرض قاحلة.

الثالث: وهو تفسير ابن جني حيث أشار في كتابه "المحتسب" إلى أن "إلا "زائدة في هذا البيت.

الرابع:يعد هذا التفسير الأضعف، حيث يُشير إلى خطأ ذي الرمة في استخدام "إلا" في هذا الموضع.

12- **دلالة كان على المضي** (ينظر شرح التسهيل، 2001م، 1: 341)

ذكر ابن مالك بأنه تجوز زيادة "كان" وسط الكلام بإلاجماع، وفي الآخر على رأي، وزيد ربما المضارع كان وأمسى وأصبح، وكان المسندة إلى الضمير الظاهر وبين الجار والمجرور، كما أشار إلى أن كان -تختصّ بمرادفة "لم يزل" كثيرًا ذكر ابن مالك في شرحه أنه كان التي بمعنى لايزال إي إذا قصد بـ"كان "الدوام، فإن" الأصل في "كان" أنها تشبه الأفعال الماضية في دلالتها على وقوع حدث في الماضي دون تعرض لأولية ولا انقطاع، كالأفعال الماضية تمامًا؛ إذا أريد التعبير

عن الانقطاع بشكلٍ ضمني ضمن سياق الكلام، كقوله تعالى {وَاذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ} سورة آل عمرآن 103

وقوله:

وتركي بلادي، والحوادث جمة طريدًا وقدما كنت غير مطرد

ورد أبو حيان اختيار ابن مالك في دلالة كان والأفعال الماضية على ما مضى من غير دلالة على الانقطاع بأنه ليس بصحيح وفيه مخالفة للنحاة، اختلف النحاة حول معنى "كان" في بعض المواضع، فهل تدل على انقطاع الصفة عن الحاضر أم لا؟ يرى جمهور النحاة أنها تفيد الانقطاع، فإذا قلت "كان زيد قائمًا" فهذا يعني أن قيام زيد كان في وقت سابق، وليس الآن .وهذا الرأي هو الصحيح، لكن البعض خالف هذا الرأي، واستشهد بقوله تعالى: {كَانَ غَفُورًا رَحِيمًا} سورة النساء 23 وقوله: {تَقْرَبُوا الزِّنَا إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً{ أي: كان الآن، فيجاب على ذلك أنّه يمكن تفسير هذه الآيات على وجهين:

الأول :أن "كان" تفيد الانقطاع، وأن المقصود هو الإخبار بأن الله كان غفورًا رحيمًا في الماضي، كما هو الآن.

الثاني :أن "كان" تفيد الحال، أي أن المعنى هو "الله غفور رحيم الآن."

وفي حالة الآية الثانية، يمكن تفسيرها بأن المعنى هو "الزنا كان فاحشة عندكم في الجاهلية."

واعترض أبو حيان على ابن مالك بأنه قد تلقى المعنى – دلالة كان على الزمن الماضي المنقطع كالأفعال الماضية دون تعقل وتدبر لمعنى المضي في الحقيقة وهي الدلالة على الانقطاع، وفسر أبو حيان أن دلالة كان في قوله تعالى {كَانَ غَفُورًا رَحِيمًا} وإن دلت على الماضي المنقطع – فإن المعلوم أن هذه الصفة ثابتة له في كل الأزمان من الدليل الخارجي، لا من حيث وضع اللفظ. (ينظر التذييل والتكميل: 4: 215)

13- **زيادة كان** (ينظر شرح التسهيل، 2001م، 1: 341)

يشير ابن مالك إلى أن فعل "كان" يرداف "لم يزل" في الدلالة في كثير من الأحيان، ويمكن زيادة "كان" في وسط الجملة باتفاق بين النحاة، بينما يرى البعض جواز زيادتها في آخر الجملة، ويمكن أيضاً زيادة "أصبح" و "أمسى" ومضارع "كان" مع "كان" نفسها، بشرط أن تكون "كان" مسندة إلى ضمير ما سبق ذكره، وتزاد أيضًا بين جار ومجرور.

وفي هذا القول رد على ما ادعاه السيرافي من أن كان الزائدة مضافة إلى مصدر منوي، في أنه ليس ضروريًا الإسناد إلى "مَنْوِيّ" في هذه الجملة، ولا يُعَدّ ذلك خطأً، فكما يُضاف "كان" للتشبيه بالحرف الزائد، فلا يُؤثّر غياب الإسناد على المعنى، وبالمثل، فإنّ الضمير الفصل، يجوز ألا يُعرب إذا قصد به معنىً خاصًا.

وأوضح ابن مالك أنّه يجوز زيادة حرف "كان" بين حرف الجر "على" ومجروره، مع مراعاة حالتين:

الأولى: وجود فاعل مع "كان:" في هذه الحالة، يجب فصل "كان" عن المجرور بجملة كاملة، ولا يوجد مثيل لهذه الحالة

الثانية: عدم وجود فاعل مع "كان:" في هذه الحالة، يجوز الفصل بين "كان" والمجرور بكلمة واحدة فقط، لا مانع من ذلك، تمامًا كما يجوز الفصل بين حروف الجر الأخرى (مثل "باء" و "عن" و "من" و "الكاف" و "رب") ومجروراتها بكلمة واحدة.

وأن هناك النحاة أجازوا قياسًا على إلغاء ظن آخرًا زيادة كان آخرا كذلك، والصحيح في رأي ابن مالك هو المنع لعدم الاستعمال، ولكون الزيادة على مخالفة للأصل، فلا تُجاز في غير استعمالاتها المشهورة.

– واتفق ابن مالك مع الفراء في جواز زيادة مضارع كان بين "ما" و"فعل التعجب" نحو: ما يكون أطولَ هذا الغلام، ويستدل بقول الشاعر:

صَدّقتَ قائلَ ما يكون أحقَّ ذا طفلا يَبُذُّ ذوي السيادة يافعا

والفراء: يرى بأن الزيادة تنطبق على أخوات كان أيضًا.

أما زيادة كان في وسط الكلام فيرى أنها باتفاق النحاة أما في الآخر على رأي البعض، وقد تزاد أمسى وأصبح والمضارع من كان، وكان متصلة بضمير ما ذكر، وبين الجار والمجرور.

ذكر أبو حيان في شرحه أن الزيادة آخرًا على مذهب الفراء، نحو: زيد قائم كان، وأن مذهب الكوفيين الزيادة في أصبح وأمسى، قالوا في كلامهم: "ما أصبح أبردها! وما أمسى أدفأها!"، وبهذه الأمثال يُعبّر الناس عن شغفهم الشديد بالدنيا ورغبتِهم المُلحّة في الحصول على مُتاعها، ويرى البصريون أنّ هذا التعبير لا يُقاس عليه، وذلك لأنّه يُستخدم في سياقٍ خاصّ لوصف شدة الرغبة، ولا يُمكن استخدامه في مواقف أخرى. (التذييل والتكميل،1997م، 4: 215) وهو ما صرح ابن مالك أيضًا بشذوذه.

14–**حذف نون كان** (ينظر شرح التسهيل، 2001م، 1: 344)

اشتهر إسناد القول بجواز حذف نون يكن عند التقاء الساكن إلى يونس، وعُرف موافقة ابن مالك ليونس. والتصريح (1/ 196)، (السيوطي، همع الهوامع، 1: 445)

وابن مالك يرى بأنه ومما تختص به كان جواز حذف نون يكن الساكنة عند الجزم، كقوله تعالى: { وَلَمْ يَكُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ }النحل 120 وقوله: { وَلَا تَكُ فِي ضَيْقٍ مِمَّا يَمْكُرُونَ }النحل 127 فذهب سيبويه إلى منع حذفها إذا وليها ساكن، بينما أجاز يونس حذفها في هذه الحالة. ووافق ابن مالك يونس في ذلك، معللاً بأن حذف النون خفيف على اللفظ، بينما يثقل نطقها قبل الساكن، ومع ذلك، فقد ورد في القرآن الكريم أمثلة على ثبوت النون الساكنة قبل الساكن، مثل: "ثُمَّ ازْدَادُوا كُفْرًا لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ" (النساء: 137) "لم يكن الذين كفروا" (البينة: 1) كما ورد في العديد من أشعار العرب حذف النون قبل الساكن، كقول الشاعر:

لم يكُ الحقُّ سِوى أنْ هاجَه رسْمُ دار قد تَعَفَّى بالسَّرَر "

(ينظر شرح التسهيل، 2001م، 1: 348)

والجمهور وسيبويه يمتنع الحذف في مثل ذلك وهذا البيت ضرورة، وابن مالك يستشهد بالبيت على جواز حذفه قياسًا على مذهب يونس، كما سبق ذكره.

ويستند ابن مالك في رأيه إلى قول سيبويه في كتابه، حيث يشير إلى شيوع حذف النون في لغة العرب، مما يجعله ظاهرة مقبولة وليست شاذة، يضرب سيبويه مثالاً على ذلك بقوله" :لا أدر في الوقف"، حيث تمّ حذف النون من "يكن" في حالة الوقف، على الرغم من كونها في موضع حركة، ويعلل سيبويه ذلك بأنّ النون تشبه الياء في هذه الحالة، حيث تصبح ساكنة.

ويؤكد سيبويه على أنّ هذا الاستخدام لا يُعتبر شاذًا، بل هو مقبول في لغة العرب، على عكس قولهم "لم يك الرجل"، حيث لا يتمّ حذف النون لأنها في موضع حركة. (ينظر الكتاب (4/ 184)

وأيضًا نسب الرضي في شرحه للكافية منع حذف هذه النون إذا وليت الساكن إلى سيبويه. (2/ 300) ونسب ذلك للجمهور عند السيوطي في الهمع (1/ 122)

وابن حيان وضعه في موضع تقييد، وهو أنه لا يكون خبرها ضميرًا متصلاً وقد اتصل بها فلا يجوز الحذف نحو قولك " أنت الصديق فإن لم تكنه فمن يكونه"، فلا يجوز "فإن لم تكه" فالضمير يرد الشيء إلى أصله، مثل رد نون "لد" إذا أضيفت إلى ضمير، فتقول: "لدنه"، ولا يصح "لده". (ينظر أبو حيان، التذييل والتكميل،200م، ج4: 237)

عليه تعليق [P1]:

وناظر الجش عدَّ كلام ابن حيان موافقا لكلام ابن مالك ولا استدراك فيه على المصنف. (ينظر تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، 3: 1178)

وذكر ابن مالك شواهد أخرى لذلك وهي:

فإنْ لم تكُ المرآةُ أبدت وسامةً فقد أبدت المرآةُ جَبْهَة ضَيْغم

ومنه قول الآخر:

إذا لم تك الحاجاتُ من همة الفتى فليس بمُغْنٍ عنه عقد الرتائم

مؤكدًا بأنه لا يوجد ضرورة في هذه الشواهد، حيث يمكن أن يقال في البيت الأول: لم يكن حق سوى أن هاجه، وفي البيت الثاني: فإن تكن المرآة أخفت وسامة، وفي البيت الثالث: إذا لم يكن من همة المرء ما نوى. (ينظر شرح التسهيل، 2001م، 1: 349)

يقدم ابن مالك المثال الثاني ليدعم فكرته حول عدم ضرورة بعض الشواهد الشعرية المستخدمة لتوضيح القواعد، وهنا يريد حذف النون من "كان" ومنها هذين الشاهدين:

الأول" :فإنْ لم تكُ المرآةُ أبدت وسامةً فقد أبدت المرآةُ جَبْهَة ضَيْغم."

والثاني" :إذا لم تك الحاجاتُ من همة الفتى فليس بمُغْنٍ عنه عقد الرتائم."

فيرى ابن مالك أنه لا ضرورة لاستخدام هذين البيتين كشواهد، حيث يمكن إعادة صياغتهما بشكل لا يُخالف القاعدة النحوية، مع الحفاظ على المعنى المقصود، ففي البيت الأول، يمكن القول" :لم يكن حق سوى أن هاجه."

وفي البيت الثاني، يمكن القول" :فإن تكن المرآة أخفت وسامة"، وفي البيت الثالث، يمكن القول" :إذا لم يكن من همة المرء ما نوى." ويُشير ابن مالك إلى أن هذه التعديلات تُظهر إمكانية التعبير عن نفس المعنى دون الحاجة إلى مخالفة القواعد النحوية، مما يدعم فكرته حول عدم ضرورة بعض الشواهد الشعرية.

وهذا الأمر رده ابن حيان – بأنه لا وجود للضرورة الشعرية – ويُفسر ذلك بكون كل شخص قادر على التعبير بأسلوبه الخاص، ويقرر في جواب وجود ضرورة شعرية في اللغة العربية، لكنّه يُشير إلى إمكانية استبدال هذه الضرورات بأسلوب آخر دون المساس بجوهر المعنى. (ينظر التذييل والتكميل، 2000م، ج4: 238)

ورد هذا ناظر الجيش في شرحه لقول ابن مالك بأن ما قاله الشيخ صحيح لا ريب فيه، ويترتب عليه ضرورة حذف الحرف قبل الساكن، كما ذهب إليه سيبويه. (ناظر الجيش، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ،2: 222).

13-**حكم معمول الخبر** (ينظر شرح التسهيل، 2001م، 1: 349)

يناقش ابن مالك في هذه المسألة آراء النحاة حول تقديم الخبر مع "كان وأخواتها ." ويعرض أراء النحاة كالآتي:

- يرى البصريون جواز تقديم الخبر على معمول الخبر، سواء كان ظرفًا أو جارًا ومجرورًا، دون فاصل، وذلك في حالتين :

1- تأخر الخبر، مثل: "كان طعامك زيد آكل."

2- لم يتأخر الخبر، مثل: "كان طعامك يأكل زيد."

- سيبويه يرفض هذا الرأي .

-يرى بعض النحاة جواز تقديم الخبر في الحالة الثانية فقط (عندما لا يتأخر الخبر) ، بينما يمنعونه في الحالة الأولى .

-يشير الأزهري إلى اتفاق ابن السراج والفارسي من نحاة البصرة، وابن عصفور من النحاة المتأخرين، على جواز تقديم الخبر على الفاعل، مثل: "كان طعامك آكلًا زيد ."

-يُعلّل هؤلاء النحاة جواز تقديم الخبر بأنه يُكمّل المعنى ويُشبه الجزء منه،و يمنعون تقديم الخبر وحده على الفاعل، مثل: "كان طعامك زيد آكلًا"، لأنّ ذلك يُفصّل الفعل عن مرفوعه (الفاعل) بأجنبي. (ينظر شرح التصريح: 1، 2000م، 247)

- ويرى الكوفيون جواز ذلك في جميع الحالات، حتى لو لم يكن معمول الخبر ظرفًا أو جارًا ومجرورًا.

يستشهد الكوفيون ببيت شعر للشاعر يدعم وجهة نظرهم:

قَنَافِذُ هَدَّاجُون حول بُيوتـهم بما كـان إياهـم عطـيَّةُ عوَّدا

يُظهر البيت تقديم "إياهم" (معمول خبر "كان") على "عطية" (اسم "كان")، ويُعارض البصريون هذا الرأي، ويقدمون ثلاث تأويلات للبيت:

1- الضمير المستتر هو اسم "كان": يصبح "عطية" مبتدأ، و"عودًا" خبره، وجملة "عطية عودًا" في محل نصب خبر "كان".

2- "ما" اسم موصول: "كان" زائدة، وجملة "عطية عودًا" صلة للموصول.

3- الضمير المستتر هو اسم الموصول: جملة "عطية عودًا" في محل نصب خبر "كان".

والبعض يرى أن هذا البيت من الضرورات الشعرية التي لا يجوز القياس عليه في اللغة. (ابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، 1: 246-247)

والبيت عند البصريين محمول على إضمار ضمير الشأن، فلا إشكال فيه عندهم، وعلق ابن مالك على البيت الأول بأنه: ربما تحمل كان على الزيادة، أو جعل (ما) بمعنى الاسم الموصول (الذي) وجعل ضمير (ما) في (كان) وهو اسمها، و(عطية عودا) مبتدأ وخبر.

وعلل هذا التعليق بأنه: لو كان معمول الخبر الظرف أو الجار والمجرور، جاز بالإجماع تقدمه على الاسم، سواءً متصل بالخبر مثل: كان عندك مقيمًا زيدٌ، وأو منفصل عن الخبر مثل: كان عندك زيدٌ مقيما، لأن الظرف والمجرور يتمتعان بمرونة وقدرة على الفصل بين العناصر اللغوية بشكل أوسع مما يتمتع به غيرهما من المكونات النحوية، كما أن إجازتهم نحو: ما غدًا زيدٌ ذاهبًا، حيث وُلي الظرف (ما)، وهو معمول خبرها، فإن إجازة مثل ذلك في أفعال كان أولى. (ينظر شرح التسهيل، 2001م، 1: 350)

الخاتمة

الحمد لله رب العالمين، وبه نستعين وبعد...

في ختام ورقات هذا البحث توصلت الباحثة بعد عرض وتفصيل للمسائل التي اعترض فيها ابن مالك على النحاة السابقين والمعاصرين له، في باب كان وأخواتها، من كتابه "شرح التسهيل"، وعند تفصيلنا وطرحنا للمسألة نجد أن ابن مالك يعتد برأيه ويستقل بقوله ويرسم خطًا واضحًا له وإن وافق رأيه علماء سابقين له أو معاصرين، لذلك قد تجد في عرض مسائل خلافية أو بالأحرى هي وجهات نظر وأدلة منطقية في معظمها وغير مقبولة في بعض منها، فالذي نستفيده ونخرج به من خلال عرض هذه الاعتراضات هو يخص الأسلوب وطريقة المخالفة بالدرجة الأولى، ومن ثم نجد وجهات النظر قد نقبلها أو لا نقبلها فهي تظل مجرد اجتهادات قد تصل بصاحبها إلى حقيقة واضحة ونتيجة منطقية يقبلها العقل وقد لا تكون كذلك.

فقد توصلت الباحثة إلى نتائج مهمة للباحث من حيث أسلوب العرض، والتحليل، المناقشة، والردود العلمية، ولعل أهم هذه النتائج تمثلت في دقة ابن مالك في سرد جميع الآراء المهمة حول المسألة التي يعترض فيها، وطريقة الردِّ بالحجَّة، واعتماد رأي كبار العلماء في أغلب الحجج؛ تأييدًا و تأكيدًا لرأيه، وأن أسلوب ابن مالك في الرد يتميز بالتهذيب والاحترام والحياد، لآراء الآخرين حتى وأن كانت آرائهم شاذة وغير قابلة للنقاش، تنوع الأدلة اللغوية التي اعتمدها ابن مالك في إثبات حجته من قرآن كريم وحديث وشعر وقول للعرب ؛ بل و تراكيب لغوية مستعملة في المؤلفات النحوية كأمثلة وشواهد استعملها بعض النحاة كالفراء وسيبويه في تدعيم آرائهم.

وبعد ما توصلت إليه الباحثة من نتائج لعل فيها ما يفيد الطالب والباحث اليوم من حسن استخدام الحجج، وقبول الرأي الآخر، والردّ بالدليل العلمي بموضوعية وحياد، توصي الباحثة أن تعتمد أساليب النحاة الأوائل في المعارضة، والرفض في البحوث العلمية المعاصرة، وأن تحترم آراء السابقين والمعاصرين مهما كانت مخالفة، وأن يكون رفضها بناءً على الحجة العلمية المقنعة و الأدلة والبراهين الموثوقة والصحيحة، كما يجب تعويد طلاب اللغة العربية على الخوض في مثل هذه الاعتراضات والحجج ومحاولة التحقق منها وتدوين هذه الردود بشكل مفصل في كل مسألة، وزيادة الأبحاث العلمية بالخصوص.

الملاحق

ملحق رقم (1) ترتيب شروح التسهيل زمنيًا

1- شرح ابن مالك الذي وصل فيه إلى باب (مصادر الفعل) (ت 672 هـ).

2 – شرح الإمام بدر الدين – ابن المصنف- وهو تكملة لشرح أبيه (ت 686 هـ)، وكمله أيضًا صلاح الدين أيبك الصفدي (764هـ)

3 – شرح ابن هانئ السبتي، محمد بن علي (ت 733 هـ).

4- شرح التسهيل لشمس الدين، محمد بن أحمد بن قدامة المقدسي (ت 744 هـ).

5 – شرح أبو حيان المعروف بالتذييل والتكميل" (ت 745 هـ)، واختصره فيما بعد بـ(ارتشاف الضرب).

6 – التنخيل الملخص من شارح التسهيل للمصنف، وابنه بدر الدين تأليف أبو حيان.

7- شرح المرادي، بدر الدين أبي علي الحسن بن قاسم (ت 749 هـ).

8 – شرح الأندرشي، أبي العباس أحمد بن سعد العسكري (ت 750 هـ).

9- شرح التسهيل: لابن أبي الجيش، محمد بن محمد بن محارب المالقي، (750هـ)

10- شرح ابن الخطيب، أبو المعالي محمد بن علي بدر الدين، (ت 755 هـ).

11-شرح التسهيل لابن شيخ العوينة، علاء الدين علي بن الحسين (ت 755 هـ).

12 – شرح التسهيل للسمين الحلبي، شهاب الدين أحمد بن يوسف (ت 756 هـ).

13 – تقييد الجليل على التسهيل، للسبتي: أبو عبد الله محمد بن أحمد الخشني (ت 760 هـ).

14 – التحصيل والتفصيل لكتاب التذييل لابن هشام، جمال الدين عبد الله بن يوسف (ت 763 هـ)، وكذلك له مسودة لشرح التسهيل، ذكر الأزهري في مقدمة شرحه بأنه شرح التسهيل في عدة مجلدات إلا أنه قيل بأنه لم يكمله"، كما له حواشٍ على التسهيل أيضًا، في مجلدين، وكما شرح ابن هشام خطبة التسهيل. (ينظر شرح التصريح، 2000م، 1: 5)

15-التحصيل والتمثيل لأحكام التسهيل لأحد طلاب أبي حيان فرغ منه في(761هـ) وهو مخطوط بدار الكتب المصرية برقم 66، وبمركز البحث العلمي صورة لهذا المخطوط.

16 – شرح التسهيل لابن النقاش، محمد بن علي المعروف أبي أمامة (763هـ).

17 – شرح ابن عقيل، عبد الرحمن بن عقيل (ت 769 هـ)، هذا الشرح سماه ابن عقيل " المساعد على تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد" وقد حُقق هذا الشرح في المملكة العربية السعودية، وهو شرح ممزوج بتحقيق د. محمد كامل بركات.

18- شفاء العليل في إيضاح التسهيل، للسلسيلي، أبوعبد الله محمد بن عيسى (ت 770هـ)

19- شرح التسهيل للمالقي، محمد بن حسن (ت 771 هـ).

20- شرح التسهيل لابن هانئ اللخمي، إسماعيل بن محمد بن محمد (771هـ)

21- شرح التسهيل للنقرة كار، جمال الدين عبد الله بن محمد الحسيني النيسابوري، (776هـ)

22- شرح التسهيل للعناني، أبو العباس أحمد بن محمد الأصبحي (ت 776 هـ).

23- – شرح الأسنوي، عماد الدين محمد بن الحسين (ت 777 هـ).

24-شرح ناظر الجيش المسمى بـ " تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد" وهو محب الدين، محمد بن يوسف (ت 778 هـ).

25- شرح تصريف التسهيل لأبي سعيد، فرج بن قاسم الثعلبي الغرناطي (782هـ)

26- شرح التلمساني، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن مرزوق (ت 781 هـ).

27- شرح الشهاب أحمد بن محمد الزبيري الإسكندري (ت 801 هـ) (لم يكمله).

28- مختصر التسهيل لابن جماعة، عز الدين محمد بن أبي بكر (819هـ) المسمى بـ" القوانين"

29- شرح السعدي عبد القادر بن أبي القاسم (ت 820 هـ)

30-شرح التسهيل لشهاب الدين أحمد بن يهود الدمشقي الطرابلسي (820هـ) وكذلك له نظم التسهيل.

31- شرح الدماميني، بدر الدين محمد بن محمد ت 837 هـ) المسمى: تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد.

32- شرح التسهيل لابن هشام، أحمد بن عبد الرحمن، حفيد ابن هشام المعروف (835هـ)

33- شرح التسهيل، للدلجي، شهاب الدين أحمد بن علي (838هـ)

34- شرح التسهيل لشمس الدين محمد بن أحمد بن الخطيب بن مرزوق حفيد ابن مرزوق الخطيب (842هـ)

35- جلاب الموائد في شرح تسهيل الفوائد، لابن عمار، أبو ياسر محمد بن عمار بن محمد (ت 844 هـ).

36- مختصر شرح التسهيل لأبي حيان، للتلمساني عبد الله محمد الشريف (847هـ).

37- شرح المحلي جلال الدين محمد بن أحمد (864 هـ) لم يكمله.

38- شرح التسهيل (مطول) للعيني، محمود بن أحمد (855هـ) وكذلك له شرح التسهيل (مختصر).

39- هداية السبيل إلى بيان مسائل التسهيل، لابن أبي القاسم، محي الدين عبد القادر (880هـ)

40- موصل النبيل إلى نحو التسهيل، للأزهري، خالد بن عبد الله (905هـ).

41- شرح التسهيل لابن هلال الحلبي، محمد بن علي (ت 933 هـ).

42- نتائج التحصيل في شرح التسهيل للدلائي، محمد بن محمد، المعروف بـ بالمرابط الصغير (1090هـ).

43- هوامش على شرح التسهيل للدماميني لابن قاسم العبادي ابن شهاب الدين الصباغ (944هـ)

44- شفاء العليل في حل عبارة التسهيل لمحمد بن سليمان المغربي (1094هـ)

45- شرح التسهيل ليحيى بن محمد النابلي الشاري الجزائري (1096هـ).

46- دفع الملم عن قراءة التسهيل بجلب المهم مما يقع به التحصيل" في شرح تسهيل ابن مالك، لعلي بن محمد بن تركي باي تونس(1169هـ).

47- الجامع بين التسهيل والخلاصة والمانع من الحشو والخصاصة للمختار بن بونه الشنقيطي (1230هـ).

48-التكميل لخاتمة التسهيل لعبد الله بن محمد السقاف وهو شرح لمنظومة محمد بن محمد باكثير (1355هـ).

49-شرح التسهيل لأبي علي حسن بن علي المروزي، فهرس كوبريلي برقم 1474 ومنتخب طاهر الجزائري 83 تيمورية 18 فهارس.

50-إيضاح السبيل إلى شرح التسهيل مجهول المؤلف، مخطوط بدار الكتب المصرية برقم 462 نحو، وبمركز البحث العلمي مصورة لهذا المخطوط.

المصادر والمراجع:

- القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم

1. ارتشاف الضرب من لسان العرب: ابن حيان، تح: رجب عثمان محمد، رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط1. 1998 م
2. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين: الأنباري، المكتبة العصرية، ط1، 2003م.
3. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: للمرادي، تح: عبد الرحمن سليمان، دار الفكر العربي، ط1، 2008م.
4. ابن مالك: جمال الدين محمد بن عبد الله، شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تح: محمد عطا، طارق السيد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2001م.
5. حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك: الصبان، دار الكتب العلمية بيروت–لبنان، ط1، 1997م.
6. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ابن عقيل، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث – القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه، ط20، 1980 م.
7. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: السيوطي، تح: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية – مصر.
8. منهج الشُّراح في شرح التسهيل لابن مالك: علي ناصر محمد، مجلة الأستاذ للعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة بغداد – كلية التربية ابن رشد–العراق، مجلد 1، العدد 206، 2013م.
9. الصفدي: صلاح الدين خليل بن أيبك، الوافي بالوفيات، تح: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث – بيروت2000م.
10. سيبويه: عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1988م.
11. السيوطي: عبد الرحمن بن أبي بكر، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية –لبنان / صيدا

12.ناظر الجيش: محمد بن يوسف، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، تح: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام، القاهرة، ط1، 1428 هـ.

13.بركات: إبراهيم إبراهيم، النحو العربي، دار النشر للجامعات، ط1، 1428هـ.

14.المقري: شهاب الدين أحمد بن محمد، نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، تح: إحسان عباس، دار صادر–بيروت – لبنان، الطبعة1:1997م.

15.أبو حيان: الأندلسي، محمد بن يوسف، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تح: د. حسن هنداوي، دار القلم –دمشق (من 1 إلى 5)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيليا، ط1 ،2000م

16.حاجي خليفة: مصطفى عبد الله، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، تح: محمد شرف الدين، ورفعت الكليسي، دار إحياء التراث، بيروت (د. ت)

17.ابن مالك، جمال الدين أبو عبد الله محمد، شرح الكافية الشافية، تح: عبد المنعم أحمد هريدي، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي جامعة أم القرى، السعودية، ط1، 1982م.

18–السبكي: تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين، طبقات الشافعية الكبرى، تح: د. محمود الطناحي د. عبد الفتاح الحلو، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ط2، 1413هـ.

19- ابن هشام: عبد الله بن يوسف بن أحمد، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تح: د. مازن المبارك، محمد علي حمد الله، دار الفكر – دمشق، ط6، 1985م.

20- أبو حيان: محمد بن يوسف، البحر المحيط في التفسير، تح: صدقي محمد جميل، دار الفكر – بيروت، 1420هـ.

21- ابن خلدون: عبد الرحمن، العِبَر ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، تح: أ. خليل شحادة، دار الفكر، بيروت، ط1، 1981م

22- ابن مالك: جمال الدين أبو عبد الله محمد، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تح: محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، 1967م.

23–تعدد آراء أبي حيان في المسألة الواحدة، د. الحسيني محمد القهوجي، تاريخ الإضافة 28/4/2008 / https://cp.alukah.net/

24- أبو حيان: محمد بن يوسف، النكت الحسان في شرح غاية الإحسان، تح: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بغداد، ط1، 1985م.

25-الطنطاوي: حمد، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، تح: عبد الرحمن بن محمد، مكتبة إحياء التراث الإسلامي، ط1، 2005م.

26- السيوطي: عبد الرحمن بن أبي بكر، الأشباه والنظائر في النحو، دار الكتب العلمية، بيروت (د. ت)

27- ابن هشام: عبد الله بن يوسف بن أحمد، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تح: بركات يوسف، يوسف البقاعي، دار الفكر، بيروت، (د.ط. ت)

28- الأزهري: خالد بن عبد الله، شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2000م.

29- المرادي: بدر الدين حسن بن قاسم، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تح: عبد الرحمن سليمان، دار الفكر العربي، ط1، 2008م.

30- البخاري: أبو عبد الله محمد بن إسماعيل، الكتاب: صحيح البخاري، تح: د. مصطفى البغا، دار ابن كثير، دار اليمامة، دمشق، ط5، 1993م

31- البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين، شعب الإيمان، تح: د. عبد العلي حامد، مختار الندوي، مكتبة –الرياض، الدار السلفية –الهند، ط1، 2003م.

32- ابن عبد البر، أبو عمر يوسف، جامع بيان العلم وفضله، تح: أبو الأشبال الزهيري، دار ابن الجوزي – السعودية، ط1، 1994م.